العدد (1663) السنة السابعة - الثلاثاء (24) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

**لابد بداية من الإشادة الصادقة بدور شريحة الأطباء الذين تحملوا كل المخاطر والظروف وواصلوا عملهم في أجواء ا إرهاب وعنف وتهديد، واغتيل الكثير منهم دافعين أروحهم ثمنا لشجاعتهم ووطنيتهم في البقاء في المكان الذي يحتاجهم فيه أبناء شعبهم في ظروفهم الصعبة وحاجة المجتمع الماسة لخدماتهم، وشرّد البعض الآخر، فيما اضطر آخرون إلى إغلاق عياداتهم لكنهم استمروا في ممارسة مهنتهم النبيلة من داخل بيوتهم، وهم كبشر وعراقيين توجه إلى بعضهم، ونؤكد بعضهم، أصابع الاتهام بالمساهمة في رفع معاناة الفقراء من المواطنين فيما يتعلق بعلاجهم الطبي الذي أصبح، صراحة، مصدر خوف وهلع وهم يتوجهون إلى عيادات الأطباء أو المستشفيات الأهلية منها والحكومية. التحقيق المنشور في هذه الصفحة يحاول ان يضع الإصبع على جرح بعض السلوكيات غير المقبولة والتي يرفضها معظم الأطباء لأنها تتعارض كليا مع أهداف القسم الذي أدوه من اجل خدمة الإنسان.**

## مواطنون يشكون وأطباء يبررون

# ارتفاعات جنونية في أسعار العلاجات الطبية يدفع أثمانها الفقراء!

تحقيق \ وائل نعمة

عندما اشتد أثر الأنفلونزا على سلمان ابو سعد الرجل الستيني، رفض الذهاب الى مستوصف مدينة الصدر القريب من البيت،لعلمه مسبقا بأن هذا المكان يعاني شحة في الاهتمام بالمريض وشحة في الأدوية، وبعد إصرار ابنه على أخذه الى إحدى العيادات الخاصة بمنطقة شارع فلسطين، الا انه قابل الإصرار بالرفض أيضا، لأنه لا يريد ان يعيد التجربة بعد ان أضطر في المرة السابقة إلى دفع أكثر من ٦٠ ألف دينار مقابل هذا المشوار،وكانت قناعة أبو سعد تتجه نحو أبو معن (مضمد) المنطقة الذي زرقه (ابرتين) لم تكلفه أكثر من ٥ آلاف دينار، وجعلتاه ينام مرتاحا ومطمئنا.

### بورصة الاطباء

سجل مؤشر (بورصة) الأطباء الأخصائيين في بغداد وعموم البلاد ارتفاعات متوالية وطفرات قياسية، لتضيف المزيد من الأعباء على كاهل المرضى المثقلين أصلا بأوجاعهم وآلامهم وبضعف الحال، وقد تنوعت أجور الأطباء بين طبيب وآخر بحيث أصبحنا بحاجة الى (المنيو)، الذي يقدم في المطاعم ويحوي أسعار الأكلات،لكي نتعرف على أسعار الأطباء قبل الدخول او عند الجلوس في الانتظار ونطلب العلاج على حسب قدرتنا المالية، فسلمان أبو سعد عانى في إحدى المرات من وعكة صحية ذهب على أثرها إلى طبيب اختصاص بالباطنية والقلبية، وعند باب العيادة أخذ الفراش من ابو سعد ٢٥ ألف دينار أجرة الفحص، وعند الدخول الى غرفة الطبيب وبعد إجراء الفحص الروتيني، كان عليه ان يأخذ تخطيطا للقلب سواء كان هذا ضروريا أم لا، ويقول أبو سعد بأن هذا الطبيب لا يسمح لك بالخروج من غرفته ما لم يأخذ لك تخطيطاً للقلب، وبعد التخطيط من المستحيلات ان يقول لك بأنك لا تعاني من شيء بل يجب ان يقول ان هناك خطباً ما في القلب حتى يبرر قيامه بعملية التخطيط، وطبعا سوف يأخذ ٢٠ ألف دينار مقابل اجراء التخطيط للقلب، والصيدلاني أكمل المشوار بأن اخذ مقابل ثلاث مواد بسيطة أحداها (بندول) وحبوب للرشح ٢٠ الف دينار!

### أجور متقلبة

فيما يقول عبد الحسين كاظم من سكنة الناصرية وقدم إلى بغداد لإجراء بعض الفحوصات فيما يخص أمراض الغدد: إن أجور الأطباء غالية جدا مقارنة بالمرتب الذي يتقاضاه الفرد، مؤكدا إن المواطنين في الناصرية معظمهم فقراء ولا يمكنهم ان يتحملوا نفقات الأطباء الباهظة، وأضاف : إن ارتفاع الأسعار لا يتناسب مع الظرف الاقتصادي الحالي حيث يصل سعر الكشف لدى بعض الأطباء إلى أكثر من ٢٠ ألف دينار، وإجراء العملية الجراحية بما يناهز ٢٥٠ ألف دينار في اقل تقدير وفي ابسط عملية، متسائلا ما هي الوسيلة التي تمكن الفقير أو المتقاعد والعاطل عن العمل من دفع هذه الأجور؟ كما وأوضح إن الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية غير جيدة وهو ما يدفع الكثير إلى مراجعة العيادات الخاصة، حيث معظم تلك العيادات باتت وسيلة للربح المادي للأطباء.

أما نجاح عبود ٥٠ عاما وهي ربة بيت فتؤكد، إنها تذهب إلى الطبيب مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع لأنها تعاني من مرض السكري وهي تشاهد أثناء ذهابها للأطباء تقلبات أجور الفحص، وقالت : إن ارتفاع الأجور بات حالة مبهمة حيث يرتفع الأجر من خمسة آلاف إلى ثمانية آلاف وقسم آخر إلى عشرة وآخر إلى ثلاثين ألف دينار،و طالبت بتوحيد الأسعار بصيغة رسمية من قبل الدولة.

وعن ارتفاع أجور الفحوصات تقول سعاد (موظفة) ٣٥ سنة :لا ادري لماذا لا توفر الحكومة الأجهزة الطبية الضرورية في المستشفيات الحكومية على الرغم من توفرها في المستشفيات الأهلية، مما يجعل المستشفيات الاهلية ترفع من اسعار العلاجات،واضافت : ما هي حجج المسؤولين في عدم توفير الأجهزة وحدود العراق مفتوحة لكل دول العالم، ومتى سترفع عنا الحكومة جشع البعض من أصحاب العيادات والمختبرات الأهلية المتمثل بفرض أجور باهظة الثمن

### أطباء الأسنان

أطباء الأسنان لهم أسعار جنونية ومرتفعة جدا فمثلا سعر حشوة الجذر التي تأخذ من المريض أربع جلسات كما يقررها الطبيب لا يقل عن ١٠٠ ألف دينار سواء كان المريض كبيرا أم شابا أم طفلا، أما عن أسعار صناعة الأسنان فحدث ولا حرج فمعدل صناعة السن الواحدة لا يقل عن ٥٠ ألف دينار. تقول مريم محمد ٣٢ سنة: أن طبيب الأسنان الذي اذهب اليه يتعامل مع المختبر الخاص بصناعة الأسنان الذي قال لي صاحبه في إحدى المرات بالحرف الواحد بأن الطبيب يضاعف سعر صناعة الأسنان ثلاث أو أربع مرات أحيانا. ويكون المريض دائما هو ضحية جشع واستغلال بعض الأطباء وخاصة الأسنان منهم إضافة الى استعمال أرخص المواد المستخدمة في صناعة الأسنان وبالتالي تكون معرضة للكسر أو التلف.

أما عن معاناة المريض مع طبيب الأسنان فهي مريرة جدا حسب ما قاله لنا العديد ممن صنعت لهم أسنان فاستقرار الأسنان الجديدة في الفم يتطلب أكثر من أربع أو خمس مراجعات يعدل خلالها الطبيب طقم الأسنان أو القطعة الجديدة وأحيانا يتلف الطقم أو السن الصناعية دون فائدة المريض منه ويتركه ويلجأ إلى طبيب آخر لتتكرر نفس المأساة ويتحمل المريض دائما خطأ الطبيب أو المختبر وبالتالي يكون ضحية خطئه بدفعه الثمن.

وتساءل الدكتور حسن حداد اختصاص أسنان: ألسنا أفرادا في هذا المجتمع نتأثر بالغلاء المعيشي وارتفاع الإيجارات وغلاء المواد؟ ألسنا أصحاب عوائل تريد أن تعيش مثل الآخرين؟ وماذا يفعل الطبيب وهو يتقاضى راتبا لا يزيد عن راتب عامل الخدمة في دوائر أخرى بل وفي دوائر صحية؟ لماذا تتجه الأنظار إلى الأطباء فقط رغم ما يتعرض له الطبيب من ضغوطات حياتية وأمنية؟ أليس من واجب الدولة تأمين أبسط مقومات الحياة للطبيب لكي يترفع عن التفكير بالمال ويتجه لخدمة الطب فقط؟

### احتياجات واستثمارات

فيما اعتبرت الدكتورة سجى اختصاص نسائية بأن اسعار الفحص متناسبة مع مصروفات الطبيب ، حيث ان الطبيب يدفع ايجار العيادة ويدفع اجور المساعد و (الفراش)، كما ان لديه بعض الاحتياجات والمستلزمات الخاصة بعمله من اجهزة تخطيط واجهزة الضغط وغيرها، تكلفه مبالغ عالية.

فيما يقول الدكتور احمد عبد الوهاب اختصاص في الجملة العصبية : ان الجانب الطبي اصبح استثمارا واصبح بشكل تصاعدي يتوجه الى عملية ربحية اكثر مما هي انسانية خصوصا في القطاع الاهلي،ومحاولات احتواء الطبيب والصيدلي والممرض واصحاب المهنة الطبية في المستشفيات أصبحت سباقا، فكل مستشفى يقدم للآخر عروضا مختلفة ويدفع أموالاً اكثر حتى يكون أحدهم من ضمن كادر تلك المستشفى مما قد احدث فراغا في المستشفيات الحكومية، كما ان هناك تسابقاً من جانب اخر على سرقة المريض من الشارع ومن الطبيب الى آخر ومن المختبرات، كما ان هناك الاتفاقات الجانبية مع مختبرات التحليل والاشعة والسونار ومع بعض الاطباء لاجبار المريض على أخذ هذه الفحوصات، بينما يقول الدكتور انمار صلاح (جراح) ان الهوة تتسع يوما بعد يوم بين المؤسسات الطبية الحكومية و الاهلية في ترصين الامن الصحي وتحقيق قفزة نوعية في اداء المؤسسات الصحية الحكومية،ولاتسعى الى تنشيط مفاصلها ومعالجة مشاكلها، كما ان هناك خللا في الهيكل الاداري للقطاع الصحي بشكل عام يقوم على ضمان ابقاء المؤسسات الصحية الأهلية تحت اشراف الدولة لكي تكون عونا في الجانب الصحي والعلمي،على ان لا يمتد الى الامور الادارية والعلمية الاخرى، ويرى الدكتور انمار ان هذه الفروقات هي ما جعلت المؤسسات الصحية تبرز عضلاتها وترفع من اجورها دون ضابط او رابط.

### ظواهر سلبية

وظاهرة سلبية اخرى تجدها عند أغلب الاطباء، وهي استقبال اعداد كبيرة من المرضى في يوم واحد.فأحد الاطباء يصل عدد مرضاه في اليوم الى ٦٠ مريضاً، أي من الساعة الثالثة عصرا الى السابعة مساءً أي انه يعالج ٦٠ مريضاً في أربع ساعات وبمعدل أربع دقائق لكل مريض من ضمنها التحقق من الدواء الذي يجلبه له المريض من الصيدلية، اغلب الاطباء يدخلون اكثر من مريض في وقت واحد غير آبهين بأسرار مرضاهم وصعوبة الكشف عن المريض بوجود آخرين، ودكتورة اخصائية امراض النساء تدخل ست مريضات إليها دفعة واحدة وتستقبل يوميا اكثر من خمسين مريضة، وليت الامر يقف عند هذا الحد، فهي (تفحص) مريضاتها واحدة أمام الاخرى، وحينها تخجل واحدة وتضحك اخرى وتخرج ثالثة، وأغرب ما في هذه الطبيبة انها تطلب من جميع مريضاتها ان يجلبن لها تحليل ادرار أو دم من المختبر المقابل لعيادتها حصراً، ولكن لو عرف السبب لبطل العجب، فبعد التحقيق تبين ان الدكتور صاحب المختبر هو زوجها الكريم!وبعد هذه الاحصائية تصوروا كم يتقاضى هؤلاء الاطباء يوميا ودائما يشكون كثرة المصروفات،

### المال مقابل الكرامة

كانت ام محمد قلقة جدا على حال ابنتها (زمن) لانها ستضع مولودها الاول، وكانت قد اخذتها الى المستشفى الحكومي لكنهم اخبروها بأنها تحتاج الى عملية قيصرية ولادوية كافية في المستشفى، ففضلت جلبها الى مستشفى اهلي وتكبدت اكثر من مليون و (٥٠٠) الف دينار لقاء اجراء العملية وتوزيع الاكراميات على العاملين، ولم نستطع ان نلتقي مع احد المسؤولين في هذا المستشفى لكي يتحدث لنا عن سبب ارتفاع اسعار العمليات والعلاجات، كما ان سوء حالة المستشفيات الحكومية من اثاث وأفرشة سرير المريض وعدم نظافة غرفة العمليات، والأكل السيئ، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت المريض يفضل المستشفى الاهلي، ويقول سامي كرم : التعامل السيئ الذي يقابلنا به العاملون في المستشفيات الحكومية كان وراء لجوئنا الى المستشفى الاهلي، فالتعامل يجري بشكل سلس هنا وببساطة (كل شيء بفلوس) ولكنه افضل واحفظ للكرامة من المستشفى الحكومي، وان الاهانة لاتقف عند حد الحراس والممرضين بل تتعدى الى الاطباء ايضا حيث انهم لايحترمون المريض ولايجيبون على اسئلته ودائما يختفون عند الحاجة اليهم،

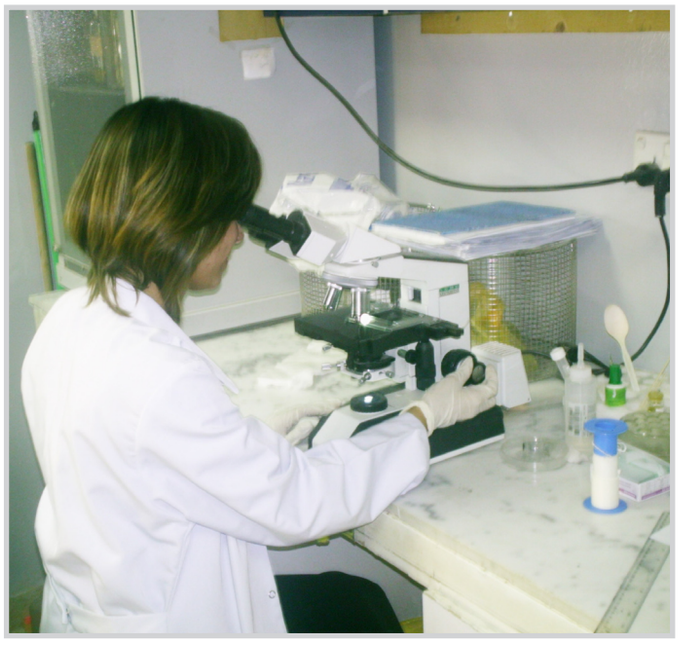

### اتفاقات المختبرات

ومن غير المعقول أن تترك الدولة الحبل على الغارب فيما يتعلق بأجور الفحوصات الطبية في المختبرات الاهلية حيث يبلغ أجر المفراس (١٥٠) ألف دينار واحيانا ٢٠٠ الف دينار، و لبعض الفحوصات الشعاعية الملونة الى ٤٠ألف دينار وهذا مبلغ كبير جدا وثقيل على المريض الذي لا يملكه! نعم وجدنا بعض الحالات الأنسانية لدى بعض العيادات الشعاعية تمثلت بمساعدة المريض في الأجور لكنها قليلة جدا وبالمقابل هناك عدم مبالاة وجشع فبعض الفحوصات النسيجية تكلف أكثر من (٥٠) ألف دينار، هذا ماذكره بشير عباس ٤٠ سنة، حينما التقيناه أمام احدى العيادات الطبية،قال: طلب مني الطبيب الذي راجعته قبل ايام أن اجري أشعة المفراس لرأس ولدي في مختبر خارجي، وبغض النظرعن اسم هذا المختبر فأخذت بنصيحة احد الاصدقاء وذهبت الى مختبر آخر لانه ارخص ثمناً،وبعد تسلمي الأشعة سألت طبيبا آخر عن النتيجة فقال لي :الحالة جيدة ولا توجد أي خطورة تهدد حياة ابنك.. واستمر بشير بالكلام: وعندما راجعت طبيبي المختص وسلمته أشعة المفراس أخذ التقرير المرفق مع الأشعة، ورأيت الطبيب يفتح عينيه وينظر ألي بازدراء؛قلت في نفسي قد يكون ابني مصابا بمرض خبيث؟ قلت له اخبرني دكتور ما هي حقيقة الأمر،فأجابني التقرير جيد ولا يوجد ما يهدد حياة ابنك،لكن أسألك سؤالا واحدا لماذا لم تذهب إلى المختبر الذي ذكرته.

وهذه الحالة تكررت معنا ونحن نقوم بجولة ميدانية في عدد من العيادات والمختبرات الطبية الأهلية، حيث شكا ألينا أغلبية المرضى الذين التقينا هم أن اغلب الأطباء يطلبون منهم الذهاب إلى مختبرات يتم تعيينها من قبلهم.وعن سر هذه الظاهرة سألنا أحد العاملين في مختبر طلحة حيث قال : للأسف بعض الاطباء اخذوا يتعاملون مع هذه المهنة الإنسانية الشريفة كأنها تجارة،أي تناسوا القسم والإنسانية في عملهم.حيث تكون هناك نسبة للطبيب الذي يقوم بإرسال مرضاه إلى مختبر متفق معه مسبقا لذلك سوف يرفع صاحب المختبر من اسعار الفحص الى الضعف حتى لا يتأثر بالنسبة التي سيعطيها للطبيب.

كما قال الدكتور حسن طلحة (صاحب مختبر طلحة) ان اسعار الفحوصات تتراوح بين ١٠ و ١٥ الف دينار وبعض الفحوصات تصل الى ٣٠ الفاً خصوصا التحاليل التي تخص الغدد، ويبرر الدكتور حسن هذه الاسعار بأنها اسعار مناسبة مقابل المصروفات التي لدينا من موظفين وايجار والمواد التي نستخدمها وكلها مستوردة كما اننا نعيد التجربة اكثر من مرة حتى نتأكد من دقة الفحص وكل هذا يكلف مبالغ مادية،

### اسعار طبيعية

فيما قال ناصر محمد ٣٠ سنة مساعد مختبري في مختبر السعدون،عن ارتفاع أجور الفحوصات والتحليلات المختبرية : على العكس أعتقد بأن أجور الفحوصات زهيدة على الرغم من أن اغلب المواد المستخدمة تأتي من منشأ اسباني أو فرنسي ويضاف أليهما الايطالي. الدعم الحكومي الآن قد توقف واصبحنا امام جشع اصحاب المذاخر واصحاب بيع المستلزمات الطبية، وهذا ما نفاه مهند عبد المجيد ٣٨سنة صاحب مكتب الباب الشرقي لتجهيز المواد المختبرية والكيمائية،قائلاً :على العكس من ذلك فان أسعار تجهيزنا للمواد التحليلية ليست عالية،لكن السبب الرئيسي وراء تذبذب أجور الفحوصات هو عدم التخصص بالمختبرات وكذلك الوسطاء بين المريض والطبيب والمختبر الذي يستقطع لهم حصة من أجور المعاينة أو الفحص ، وكذلك ارتفاع بدل الإيجار للعيادة أو المختبر أيضا عامل مساهم في ارتفاع أجور الفحص. وحول موضوع تحديد الاسعار بالنسبة للعلاجات الطبية في القطاع الخاص صرح الاستاذ قاسم عبد الهادي مدير اعلام صحة الرصافة قائلا : تم في السابق اصدار قانون بمشاركة الوزارة و نقابات الصيادلة والاطباء يتضمن تحديد الاجور الخاصة بالمعالجات الطبية في القطاع الخاص حتى تحمي الوزارة المواطن من جشع الاطباء واصحاب المهن الطبية، ولكن ماحدث مابعد ٢٠٠٣ هو عدم التقيد بهذا القانون من قبل اصحاب الشأن مما ادى الى تسويف هذا القانون وافراغه من محتواه، ويعزو الاستاذ قاسم هذا التحول عن القانون لاسباب تتعلق بالوضع العام في البلد وصعوبة الزام الطبيب بالتقيد بالاسعار لانه يتذرع بالاجهزة والمواد التي يجلبها وهي مواد مستوردة وغالية الثمن، كما ان مطالبة اصحاب المستشفيات الاهلية بتخفيض اسعار العمليات التي يجرونها في داخلها تواجه بمطالبة منهم (اصحاب المستشفيات) بالادوية والغاز والمستلزمات الاخرى التي تكلف مبالغ ضخمة.

وفي تصريح اعلامي سابق ذكر نقيب اطباء العراق الدكتور ناظم عبد الحميد ان وزارة الصحة غير معنية بتحديد الاجور الخاصة بالمعالجات الطبية اذ ان قانون نقابة اطباء العراق ينص على ان تحديدها من اختصاص المؤتمر العام الذي تعقده النقابة سنويا ، وأضاف : ان موضوع أجور الأطباء في العيادات والمجمعات الطبية الخاصة كان قد عرض على المؤتمر العام مرتين بناء على طلب وزارة الصحة، لكن لم تحصل الموافقة على تحديدها لأسباب عدة منها اقتصادية واجتماعية ومهنية إلى جانب عدم وجود تحديد لأجور الأطباء العاملين في القطاع الخاص في الدول المجاورة للعراق وغيرها فضلا عن السعي إلى استقطاب الأطباء العراقيين من الخارج.

## بعض المذاخر تحوّلت الى دكاكين تجارية!

## عليك ان تفكر ألف مرّة قبل إجراء عملية في مستشفى أهلي!